# أشكال مألوف الدراسات في العلوم النقلية

د. مدني مدور(*)

لقد صاحبت العقول والأذواق على مدى قرون طويلة، أنماطا معرفية مسكونة بـ (الثبات)، لا تخرج مكانتها العلمية عن حدود مرسومة سلفا، لتظل القناعات هي كما وضعها الأوائل وقننوها، فقط لفضل الأسبقية. وكذلك تظل الأحكام والآراء والأفكار خاضعة منسجمة، بل حتى القوالب الشكلية التي ستلازم تلك الدراسات، من أبواب ومباحث، إلا من تفاوت ضئيل يمكن إدراكه دون كبير عناء، تظل خاضعة للانسجام نفسه.

هذا المشهد يمثل واقع العلوم النقلية، التي جعلها الفيلسوف «حسن حنفي» خمسة أنواع: **علوم القرآن، علوم الحديث، علوم السيرة، وعلوم التفسير**، انتهاء **بعلوم الفقه**، حيث يشمل جميع هذه العلوم وصف (الثبات)، والحجة على التزام هذا الثبات، كون تلك العلوم نقلية خالصة، لا تفصلها مسافة عن النصوص المقدسة، رغم أن التوظيف يظل توظيفا بشريا.

هذا الاعتماد المنهجي على النصوص، سيجعل حضور نص القرآن أو نص الحديث، وبدرجة أقل نص الشعر، نتيجة حتمية للتسليم المسبق بعدم الخوض في تفاصيل تلك العلوم، التي تحمل صفة (النقل)، وبالتالي فإن التوكيد على حرفية النصوص هو زيادة في منع التبديل، وليس أمام العصور اللاحقة إلا أن تأخذ بكمال المنجز الذي تحقق للعصور السابقة.

يأتي اعتراض صاحب مشروع (التراث والتجديد) حول التسليم باكتمال المنجز، على مستوى العلوم النقلية، آخذا في حسبانه، أن هذه العلوم جاءت لتلبية حاجة لحظة زمنية بعينها، وإذا كانت ستستخدم بالضرورة، لحظة لاحقة وزمنا آخر. فإنها ستخدمه متى استجابت لمعطياته ومتغيراته، وبعبارة أوضح لإشكالياته، ومادام من وضع الأسس عند التأسيس، فإن الذي سيطلب التجديد لابد أن يراعي مقتضيات عصره الراهن، وهو بذلك يمنح لهذه

(*) أستاذ بجامعة باتنة -١- الجزائر.

العلـوم النقلية إمكانية الفعالية وفق مقتضيـات الحالة، إنها دورة حياة جديدة انطلاقا من تلك الفاعلية في الزمان والمكان، بدل اسـتحضار تلك العلوم وفق أطرها القديمة، ومألوف درسـها، ويتـم التوصل حتـما إلى عدم جدواها ما دامـت كذلك، إن عاجلا أم آجـلا، ليكون مصيرها حينئذ خلاف ما قد يتوقع أشد المتحمسين، وأقلهم حماسة.

التراث إذا أردنا أن نكسبه فاعلية في عصرنا الراهن، ينبغي أن نجعله يتماهى مع إشكاليات هـذا الواقـع في حينه، مسـتوعبا لقضاياه، بـدل العمل على حضـور هذا الـتراث كيفما اتفق، دونمـا مراجعة، ودون إصلاح أو تجديـد، ليكون المصير العزلة عن الواقـع بما هو خارج هذا المكان والزمان. ولأن العلوم النقلية جزء من هذا التراث فإنه ينسـحب عليها ما ينسحب عليه في عمومه.

إن اسـتمرار العلـوم النقليـة عـلى نمط واحد من الدراسـة، هـو الذي جعل هـذه الورقة البحثيـة تطلـق عليه (مألـوف الدراسـات)، وعليه سـيكون لهذا (المألـوف)، أبعـادا بعينها، تحاول هذه الدراسـة أن تسـتعرض كيفية التعاطي معها من خلال الرؤية الجديدة التي قدمها «حسن حنفي» في ظل مراجعته للعلوم النقلية الخمسة، ومحاولته التجديدية لمداخلها ومضامينها وفق رؤية نقدية تقتضيها إشكاليات راهنة.

على هذا الأساس ستكون أسئلة المداخلة على النحو الآتي، كيف يمكن تخطي الأطر التي لازمـت العلوم النقلية، وجعلها تكتسـب فاعلية تخدم هذا العصر؟وهـل حاجة هذه الفاعلية في العلوم النقلية، ترجع الى شـدة تمسـك الإنسـان الراهـن بتلك المرجعيـة التراثية مع الحاجة الملحة إلى معرفة تجعله أكثر انتماءا إلى العصر الحاضر؟

## ١- تكريس المألوف في الدراسات القديمة

### ١-١- جوهر المألوف:

سـندرك جوهـر المألـوف في المعرفـة الإسـلامية عامـة، وفي العلـوم النقليـة خاصة، من خلال فهمنا للمشهد الفكري في العالم الإسلامي المعاصر، حيث تطرح مسألة (التطوير)، و(الإبـداع)، والأمر المقلق أن يتحول ذلك إلى حالة من الاسـتقطاب بين ثنائية (الإسـلام) و(التطور)، (الإسلام) و(التجديد)، (الإسـلام)و(التغيير)، (الإسلام) و(الإبداع)، انطلاقا

من زعم يكرس لثبات الإسلام، وأنه في حال تجديده سيتعرض للتحريف، «فربط الإسلام بالتطور يعني أننا سنحصل على نسخة مطورة من الإسلام، غير ما كانت عليه، أو على الأقل هكذا يفهم هذه الثنائية التيار التقليدي فيرفضها، ويعتبر أن ذلك تجذيفا على الإسلام وينتهي إلى الأمر نفسه فريق من المستشرقين ولكن من مدخل مغاير ولهدف مختلف أيضا، فهم ينفون عن الإسلام قدرته على التجدد والتطور، وذلك يعني أنه سيبقى أسير ماضيه، ورهين تاريخه مما يمنع العرب والمسلمين من الدخول إلى العالم، عالم الحداثة الواسع، وهكذا ستنشأ مقولة التجدد كنفي لتهمة وكرد فعل، ولتؤكد على حيوية الإسلام وقدرته على التجدد»[1] تأجيل تبني خطاب التجديد، معناه أن يعمد إلى التسليم بمختلف المنجزات العلمية التي أوجدها القدماء من داخل عصرهم، تأصيلا لمعارفهم، ولأن تلك العلوم الموروثة هي بمثابة مادة منجزة مكتملة النضوج، ستكون (مألوفة)، لدى السواد الأعظم من المسلمين، رغم اختلاف الزمن، مرحلة تأسيس تلك العلوم، بينما الوقت الراهن مع تجدد تطلعات الإنسان، لا لشيء، إنما تتحقق هذه (الألفة)، بخصوص تلك العلوم بمعالجاتها ومضامينها وتصوراتها، لمجرد توافر الشروط التالية:

أ- **الشرط العاطفي**: هذه العلوم تحقق نوعا من عدم الانفصال عن زمن اعتبر زمن الصفوة المطلقة.

ب- **شرط الصلاح**: لا يصلح حال الأمة إلا بما صلح به حال الأوائل، وهذا أيضا على التعميم، لا على التخصيص، وعلوم القدماء جزء لا يتجزأ من هذا الحكم المطلق.

ج- **شرط المسؤولية**: أخذ زمام المبادرة والتجديد حتما سيؤدي إلى تبعات، والعقل يميل إلى الراحة ويألف الاستقرار والهدوء، وهو ما يجعل الأخذ بعلوم القدماء يغني عقل الكثرة عن خوض معركة شاقة قد تطول.

أمام هذا المزاج العام الذي تشده (ألفة) مستحكمة مع كل المنجزات التراثية القديمة، وتعيق حركة تقدمه وتطلعه إلى التفاعل مع واقعه، «إن حضور العصر وشهوده يعني و-بالضرورة- القدرة على التعامل معه والتواصل مع معطياته، وبالتالي يفرض ذلك علينا إعادة صياغة خطابنا

(١) رضوان جودت زيادة: سؤال التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر.ط١.، دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٤، بيروت، لبنان، ص٢٦-٢٧.

ليكـون معـبرا عن ذاتنا أولا، ومنسـجما مع ما يطرحـه العصر من قضايا ومسـتجدات، بدون ذلك سـنبقى خارج التاريخ...، كما يلفظ العصر من يصر على دخوله بلغة قديمة انتهى زمنها وتقادمت مصطلحاتها وتعابيرها»[١].

بل ان الانطباع يظل منصرفا إلى (مألوف) العلوم القديمة، يعمل على تأسـيس خطاب ديني يقتحـم به العصر، وفي كل مرة يستشـعر معها إخفاق الدور المنـوط إلى هذا الخطاب، يروج فيهـا إلى أن الخلـل يكمن في الواقع لا في مضمـون الخطاب، وهكذا تعاد الكـرة تلو الأخرى. بـل إنـه يعمـد إلى تعطيل كل مبادرة تدعـو إلى التجديد.حتـى و إن تم لهـا التأصيل من داخل الأدبيـات الإسـلامية، من تحريـك لباب الاجتهـاد والذي اعتـبره محمد إقبـال وجه(الحركة)، في التراث الإسـلامي.أما إقـرار هذا التوجه المتحمس للتراث الإسـلامي القديم بالتجديد فإنه يأخـذ منحى خاصـا «لقد كان التجديد دائما وخلال التاريخ الإسـلامي يطرح بمعنى التطهير، أي (تطهـير الديـن الإلهي مـن الغبار الـذي يتراكم عليه، وتقديمـه في صورتـه الأصلية النقية الناصعة، فالمطلوب من التجديد إذن أن يعيد الإسـلام أو أن يعيدنا إليه بصفته النقية الخالصة، لحظـة صفائه الأولى، وهـذا يتطلب تصفية عقائد المسـلمين، مما علق بها مـن التصور الخرافي والاتجـاه البدعـي ومظاهر الـشرك الجلي والخفـي)» [٢]. ليظل هـذا المعنى الخـاص بالتجديد، هـو السـائد، وكلما ظهـرت محاولة جادة تسـعى لتقديم البديل، سـيكون مصيرها الإسـكات والإبعاد بصنوف التهم، تتراوح بين إلصاق صفة الردة أو الاتهام بالتكفير.

الألفة -إذا-حالة مزاجية، يتم من خلالها الاستكانة إلى منجزات عصر آخر، دون تمحيص و إعمال عقل، تحت ذريعة صلاحية، ذلك المنجز وان اختلفت الأزمنة. أما المشهد العام الذي يتشـكل اثر هذا التسـليم المطلق بالتراث وعلومـه، وما آلت إليه الأمة بفعـل ذلك، فيعبر عنه بعضهم بالقول: «الحضارة العربية قائمة على الإسـتعادة وطلب السـلامة أي النجاة. في حين أن الحضارة الغربية قائمة على طلب المغامرة والاكتشاف»[٣]. لن نتفق مع هذا المضمون، خصوصا في توزيعه للأدوار، لكن الذي لا شـك فيه، أن الحضارة العربية لا تزال متأخرة عن أخذ زمام المبادرة.

(١) المرجع نفسه، ص٣٠.
(٢) المرجع نفسه، ص٣٠-٣١.
(٣) أدونيس: الثابت والمتحول، ج٤ ط٨، دار الساقي، بيروت، لبنان، ص٤٢.

**١-٢- تجليات الألفة:**

إن التمسك بآراء ومضامين (العلوم النقلية) وبذل الوسيلة للحفاظ على أدواتها المنهجية، واستحضار شتى الذرائع والمبررات لصيانة مفاهيمها وتصوراتها على الوجه الأصلي الذي أنجزه القدماء، سيؤكد هذه (**الألفة**)، التي لا تتزحزح، رغم أن مختلف تلك العلوم النقلية «في مجموعها إبداع خالص، والفقه ذروتها مما يدل على قدرة الحضارة العربية الإسلامية على خلق علوم اعتمادا على ذاتها دون حاجة إلى وافد غربي أو شرقي. فهي تنظير مباشر للسلوك البشري اعتمادا على نصوص الأحكام الشرعية، وقد استبدل بالوافد الخارجي الموروث الداخلي والمغالاة فيه. يقال القول، حتى أصبح علما نقليا خالصا مرتين: مرة اعتمادا على القرآن والحديث مصدر الأحكام الشرعية، ومرة اعتمادا على اجتهادات الفقهاء السابقين وتعظيما لمذاهبهم»[١]. هو الانتقال-إذا- إلى اعتماد آراء القدماء كنص ثان، سيزيد من تعقيد مسألة تخطي هذا النص الحاجب، والذي هو عبارة عن قراءة القدماء، مرورا إلى النص الأصلي القرآن أو الحديث الذي يجدر أن يتم الاتصال به بشكل مباشر دون هذا الوسيط.

على هذا الأساس، فإن الفيلسوف حسن حنفي منذ البداية يسعى إلى تناول هذه العلوم النقلية بعيدا عن شعار التقديس، «إذا كان علم السيرة قائما على الروايات ويتم تضعيف الروايات، فإن علم الحديث ليس علما مقدسا، ولا توجد سيرة موضوعية تاريخية في علم السيرة، لأنها كلها تتوقف على روايات ذاتية»[٢].

صفة التقديس يتم الحاقها بالحديث، كي لا يكون على أهل النظر من رأي بخصوص تلك المضامين، رغم أن القدماء هم من اشتغلوا على جمع الحديث، إنما أصبح دور المحدثين وقد «انقضت مشاكل علم الحديث الآن بعد التدوين، بل لقد تحول التدوين إلى تدوين آلي عن طريق الأجهزة الحديثة»[٣]، حيث يقتصر هذا الدور على تلك الممارسة الشكلية الخارجية، التي تتعلق بإخراج النصوص وطبعها على هذا الوجه، ووفق ذلك النمط من الخط، قد يتفاوت

(١) حسن حنفي: من النقل إلى العقل، علوم الفقه، ج٥، دط، دار عين، مركز الكتاب للنشر، مكتبة مدبولي، القاهرة.

(٢) حسن حنفي: من النقل إلى العقل، علوم السيرة، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٣، ص٥٩.

(٣) حسن حنفي: من النقل إلى العقل، علوم الحديث، ج٢، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٨.

فيه حجم الأسطر بين المتن والحواشي أو إضافة ألوان مغايرة حسب أهمية الشيء المراد تقديمه والإشارة إليه، إنها عملية آلية لا تقدم ولا تؤخر.

بل إن حسن حنفي يرى أن «الإصحاحات ليست مقدسة كما أصبحت عبر التاريخ، بل أخذها القدماء موضوعا للنقد والمراجعة»[١]، وإذا كان أمر الاشتغال على الإصحاحات، قد جاز للقدماء، فإنه بمجرد توفر شرط الدراية المعرفية، سيتيح كذلك للمحدثين هذه الممارسة، «فالإصحاحات الخمسة أو الستة ليست مقدسة كذلك بفعل التاريخ، وعدم إعمال العقل في النقل»[٢]. ليكون هذا المانع أداة مصادرة لكل صوت قد يخوض في شيء من الحوار أو النقاش لمضامين ملتبسة مع معطيات العصر الراهن، ومنه يفتح باب الشك والحيرة في معرفة قد توصف بـ «الدوغمائية»، إنها أي الدوغمائية «حيلة فكرية، مخاتلة قائمة على تأكيد المرء لمعتقداته بأمر وسلطان ودون القبول بأنها قد تحتمل شيئا من النقص أو الخطأ»[٣].

إذا كان هذا شأن المحدثين، فإن القدماء مقابل ذلك عمدوا إلى دراسة الصحيحين، بل كان ذلك «اتجاها قديما بعد أن تحول الصحيحين إلى مقدسين عبر التاريخ، بعد توقف البحث العلمي التاريخي لصالح الإيمان بالموروث النقلي.»[٤] هذا الإيمان الذي يشكل علاقة **(ألفة)**، راسخة الجذور.

دائرة تقديس (العلوم النقلية)، إلى اتساع، وعليه «يتم تناول الفقه وكأنه موضوع مقدس بالرغم من التفرقة بين الفقه والشريعة، فإذا كانت الشريعة ثابتة فالفقه متغير.

والحقيقة أن الأحكام الفقهية أيضا مرتبطة بواقع وبقدرات الناس وبتغيرها بدليل الناسخ والمنسوخ»[٥]. فالمسألة هنا، لا تتعلق بمرويات من الأحاديث عن الرسول، إنما هو علم يعنى بسلوك المسلمين، حيث سيكون جديرا بأن يواكب ظروف الناس وتغيراتها،

(١) المرجع نفسه، ص٣٠.
(٢) المرجع نفسه، ص٢٨.
(٣) أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، ج١ن ط٢، منشورات عويدات، باريس-بيروت، ٢٠٠١، ص٢٩٧.
(٤) حسن حنفي: علوم الحديث، مرجع سابق، ص٣٢.
(٥) حسن حنفي: علوم الفقه، مرجع سابق، ص١١.

ومـع ذلك فقد كان أحمد ابن حنبل هو آخر المجتهدين فيه، وما بعده سـيطغى السـكون على الفقه.

التقديـس سـيطال كل شيء، و إذا تـم إلحـاق هـذا النعت بـأي شيء، فإنـه يصبح في حل مـن التعرض له بالنقد، وقد «تحول الصحابة في الثقافة الشـعبية إلى شـخصيات مقدسـة (...) من ثم أصبح لا يجوز التعرض للصحابة بالنقد أوالتصوير مع أنهم بشر.»[١]

العلـوم النقلية وبعـض موادها المرجعية مـن أحاديث مروية عن النبـي ﷺ، وتجربته كإنسـان عاش تفاصيل حياة بشرية متفاوتة التجارب حيث يتم النظر إليها كذلك وفق منطق (المقدس)، كل ذلك سـيؤدي إلى استمرارية العلاقة الوطيدة بين عقل يسلم بكل ما يتلقاه، على أنـه بديهيـات، وذلك في إطار (ألفـة) محكمة، وان كان المآل خروج الإنسـان العربي الحديث من التاريخ.

**١-٣ المآلات مع العلوم النقلية:**

تلـك المآلات تتحـدد انطلاقا من العصر الراهـن، لأن جدوى هذه العلـوم النقلية أو عدمها، يرسم بناءا على قوة التأثير في معطيات هذا الواقع، من هنا فقد نظر حسن حنفي إلى المسألة وفق:

**أ- نمطية المعرفة:**

المعرفـة تواكـب حركة الزمـن، فهي تتطور بتطـوره، و إذا لازمها السـكون، دخلت إلى الركود والنمطية، ذلك أن النمط هو: «قالب أو نموذج يحدد صورة سلسـلة أشـياء تتحدر منه. يـكاد يسـتعمل دوما بالمعنى المجـازي»[٢]. هذا المعنى هـو ما يعبر عنه حسـن حنفي عن مآل بعض العلوم النقلية، حيث يقول: «وعيب الدراسـات الفقهية الحالية هو التكرار وكأن الفقه موضـوع ثابت إلى الأبد لا يمكـن تناوله إلا بنفس الطريقة التي تناوله بهـا القدماء. وكلما زاد التكـرار زادت التفصيلات والتقريعات للحصول على العالميـة ولبس الجبة والعمة عن جدارة والإنتظـار للتعيـين في هيئة كبـار العلماء أو المشـيخة أو الأفكار أو يكون لـه برنامج فضائي شهير»[٣].

(١) حسن حنفي: علوم السيرةنج٣، مرجع سابق، ص٧٧٧-٧٧٨.
(٢) أندريه لالاند، مرجع سابق، ص١٤٨٧.
(٣) حسن حنفي: علوم الفقه، ج٥، مرجع سابق، ص٣١.

ولمزيد من التأكيد على هذه الحالة السكونية، يذهب حسن حنفي إلى القول مفصلا حقيقة المشهد: «فعلوم القرآن لم تتطور بل زادت أبوابها وعلوم الحديث لم تتطور منذ وضع منهاج الرواية، وعلوم التفسير لم تتطور بل تعددت مناهجها اللغوية والفقهية والكلامية والصوفية والإصلاحية، وعلم الفقه لم يتطور فأحكام الشرع واحدة عبر القرون»(١).

إن الأخذ بالعلوم يكون هذا هو مآلها، يعني بالضرورة تأزيم واقع مأزوم، بدل إيجاد حل منتظر منها، وجعل الإنسان المسلم عاجزا عن التصالح مع عصره، بدل الإنخراط في قضاياه، تائها لا يجد نقطة الانطلاق، ويظل حاله كذلك مادام مستهلكا لموروث لم يسهم في صنعه.

الآفاق أرحب من أن يسلم العقل بمعرفة جاءته من خارج عصره، «الخلاف في الرأي والتأويل والاجتهاد لا يعني الفرقة والشقاق، وإن الصواب من طرف واحد والطعن على الأئمة السابقين أو اللاحقين ليس جريمة»(٢).

بل يتم التأكيد على ضرورة الإختلاف داخل العصر الواحد، فكيف إذا تفاوتت الأعصر وتباينت الأمصار؟ وإذا عدنا وانتبهنا إلى تشكل تلك المكونات المعرفية، بنصوصها وحدودها في سياقات ثقافية واجتماعية وسياسية شديدة التباين، زاد يقيننا بضرورة الأخذ بهذا الإختلاف، فإذا توقفنا لدى الحديث النبوي، فإن حسن حنفي يعتبر أن «التدوين ليس بريئا لا تدوين السنة للحفاظ على السلطة، ولا تدوين الشيعة لزعزعتها واعطاء الشرعية لسلطة بديلة، إن لم تكن في العاجل ففي الآجل كما هو الحال عند معظم فرق المعارضة»(٣).

علم الحديث هو «علم نسبي لا اطلاق فيه مع أنه ضمن العلوم النقلية الخالصة التي لا اجتهاد فيها ولا إعمال للعقل. مما يدل على أن النقل الخالص لا وجود له. مجرد ادعاء غير صحيح»(٤).

مع أن هذا الحكم ينبه إلى نسبية الأمر، فإن ذلك لا ينسينا في المقابل الجهود الجمة التي بذلها علماء الحديث للجمع وفق منهج بالغ الصرامة.

(١) المرجع نفسه، ص١٠.
(٢) المرجع نفسه، ص٢٣٨.
(٣) حسن حنفي: علوم الحديث، ج٢، مرجع سابق، ص١٥.
(٤) المرجع نفسه، ص١٥.

و إذا جئنا إلى الأدوات المنهجية، التي استخدمت، وصرف لها القدماء قدرا كبيرا من الإهتمام، فإنها في حقيقة الأمر ستكون مثارا لجملة من التساؤلات في وقتنا الراهن من حيث تعدد الروايات واختلاف الأسانيد وتفاوت الألفاظ...

بل إننا سنجد، أنه « كلما كان الراوي مجهولا زادت نسبة الخيال أي الوضع.وكلما كان معلوما قل، فالتاريخ يساعد على الإبداع عن طريق الخيال الشعبي»[١].

الفرصة مع ذلك تظل متاحة للعصر الحاضر لقول كلمته، وذلك في مختلف تفاصيل العلوم النقلية، حتى في تلك المستويات التي ظل الاعتقاد حولها، على اعتبار أنها مسلمات، وهو ما يخص على سبيل المثال، منهج (الرواية)، وما رافقه من تعديل وجرح، حيث سيسود الاعتقاد بأنه القول الفصل، غير أن حسن حنفي، له رأي مخالف، «واضح أهمية الرواة وليست المرويات، الأشخاص وليس الموضوعات، السند وليس المتن. وهو تجميع ضخم دون تحليل موضوع أو استنباط دلالة. ولكل رواية طريق آخر.

فإذا كان صحيحا عند القدماء، أننا أمة السند، فصحيح عند المحدثين أننا أمة المتن»[٢].

تحريك الساكن إذن متاح إذا توفرت إرادة التغيير حتى و إن كان مآل المعرفة على أسوأ حال من حيث التزامه لوجه خدم قضايا عصر غير عصرنا.

**ب- معضلة الشكلية:**

النمطية ضرب من سكون المعرفة وحالة من الثبات، بينما تكون الشكلية هي الاستغراق في هذه اللحظة بدل تجاوزها والاشتغال من داخلها.

على هذا الأساس، فإن علوم القرآن من خلال فرع (القراءات)، سيتحول بالقرآن الجليل، الذي كان سببا أولا في تحقيق أهم المنجزات المعرفية الحضارية الإسلامية، حيث يصبح المشهد « كأن القراءة في حد ذاتها دون فهم، قادرة على فعل الأعاجيب، وكما يحدث في الممارسات الشعبية خاصة عندما تحل المصائب»[٣].

(١) المرجع نفسه، ص٥٧.
(٢) المرجع نفسه، ص٧٣.
(٣) حسن حنفي: من النقل إلى العقل، علوم القرآن، ج١، ط١، دار الأمير، ٢٠٠٩، بيروت، لبنان، ص٢٧١.

العقل العربي وكذا الوجدان يستغرقان في هذا الضرب من العلوم، لا لأن(القراءات) - على سبيل المثال- عديمة الجدوى مطلقا، بل لأنها تحول النظر عن الأهم، «القرآن غير القراءات، القرآن هو الوحي المنزل على محمد للبيان والإعجاز في حين أن القراءات اختلاف ألفاظ الوحي في الحروف، أو كيفيتها من تحقيق وتشديد مثل القراءات السبع»(١).

واضح -إذا- أن (القراءات) من مستلزمات إدراك المعاني. وتحقيق الفهم السليم، لكنها تظل مجرد وسيلة إلى غاية أبعد.

إن مكمن الخطورة في تمدد دائرة التأثير، حيث «تتحول القراءة تدريجيا من فعل اقرأ إلى فعل المقدس. ويتحول من دافع ذاتي إلى شيء موضوعي. ومن حامل ذاتي إلى حامل موضوعي»(٢).

هذه الشكلية، ستكون مآلا لبقية العلوم النقلية، حيث تصبح (علوم السيرة) مجرد رصد آلي، فننتقل من انحراف بعض الفروع في (علوم القرآن)، كما كان الشأن مع (القراءات) إلى تحول الكل، «عيوب المنهج التاريخي هو الوقوع في التسجيل والرصد كما يفعل المؤرخون وليس كتاب السيرة، رصد شهداء بدر، تسجيل أسماء المهاجرين والأنصار، وأحيانا يتحول التاريخ إلى أسطورة أو أفكار شائعة لا يمكن التحقق من صحتها مثل نسب الرسول إلى آدم كما هو الحال في مقدمة الأناجيل لتتبع نسب المسيح كما تثار عدة مسائل لا تهم الرسالة في شيء مثل ذكر أول من آمن به»(٣)، وكان يجدر أن تحظى كتابة المؤرخ بمزيد من الدقة والتحري بدل الوقوع في مثل هذه الشكلية.

الانحياز إلى الشكلية، هو الذي أدى إلى «تضخم الرسول حتى شمل الرسالة واحتواها كما هو حادث حتى اليوم في أدعيته وذكره والاستغاثة به»(٤).

التقليد في هذا العصر، هو الذي مد من عمر هذه الشكلية ولم يدفع بإعمال العقل، من هنا «تتحول سيرة ابن كثير (البداية والنهاية) بعيدا عن نقد الروايات إلى تلخيصها فقط

(١) المرجع نفسه، ص٢٥٧.
(٢) المرجع نفسه، ص٢٧١.
(٣) حسن حنفي: علوم السيرة، مرجع سابق، ص٦٥.
(٤) المرجع نفسه، ص٧٩٩.

في المعجـزات في (السـيرة النبويـة)، والمعجزات خلاصة تاريخ ابن كثـير. بدلا من أن تكون المعجزات جزء من السيرة تصبح السيرة جزءا من المعجزات عند احد المحدثين الأحياء»[1].

حيث يشمل هذا النمط من الكتابة اتجاها قائما يطلق على نفسه التيار السلفي الذي يحتكم إلى حرفية النصوص و يقارع النص بالنص.

بعد أن تشـكلت الصورة في العلوم النقلية، على هذا الوجه ينتهي حسـن حنفي إلى حقيقة قاطعة هي أن (التجديد)، هو الحل إذا أردنا أن نخرج من تلك المآلات.

## ٢- معالم الإنحياز

يتحقـق الإنحياز مـن خلال إعـمال العقل في مختلـف العلـوم النقلية، وبالتـالي الخروج مـن نطاق العلاقة التي ظلت قائمة بفعل **(الألفـة)**. إنه -بعبارة أدق- انخراط في مرحلة جديدة تعقب التسـليم بتلك العلـوم دون نقد، إنه بالتالي (الانحيـاز)، إلى ضرورة تجديد ذلك الرصيد الضخـم وفق الحاجة، وذلك انطلاقا من الداخل بما يخدم الإنسـان وواقعه الراهن، بعد مآلات الركود والجمود التي لازمت المعارف الموروثة، حيث سـيكون التجديد كما يتضح عند حسن حنفـي، لـه خطـة لافتة يحكمها منطـق الشـمول، إذ يحاول ألا ينظـر إلى علوم الـتراث بنوع من التجزيئية، من هنا سـنجد أن محاولة حسـن حنفـي، تتبعت (العلوم النقليـة) وفق إحاطة شاملة.

ثم هناك مبدأ نقل الإشـكالية إلى جوهر الدرس التقليدي، ومحاولة اظهار مواطن القوة والضعف في معالجة القدماء، لكل علم نقلي من تلك العلوم، ومنه طرح أبعاد التجديد المتعلقة بكل علم، سواء على مستوى المضمون أم المنهج... إلخ.وتكتمل مجمل هذه الخطوات بثالثة وهـي الأهم، من خلال الكشـف عن عـدم صلاحية هذه العلوم النقليـة وفق تلك الصورة التي تم تأسيسـها ضمنيا ومنهجيا، لتسـتخدم كما هي في العـصر الراهن إلا إذا تم تكييف مضامـين تلك المعارف التي تحملهـا، مع الحاجات الفعلية للقضايـا المختلفة للعصر، عصر الحريـات وحقـوق الإنسـان، والدولـة القطرية. وعـلى هذا الأسـاس يمكننـا تقصي هذا (الانحياز) فيما يلي:

(١) المرجع نفسه، ص٦١.

**٢-١ المبررات التاريخية:**

لا يخلو الجزء الواحد من أجزاء (العلوم النقلية) الخمسة، التي وضعها حسن حنفي من تتبع للتطور التاريخي لعملية التأليف التي صاحبتها عبر التاريخ، ولم يقتصر على ذلك بل تتبع أحيانا حتى تلك المؤلفات التي تخصصت في فرع من فروع تلك العلوم. لقد جاءت سلسلة (العلوم النقلية) تحت عنوان رئيسي (من النقل إلى العقل)، ليكون الجزء الأول موسوما ب (علوم القرآن)، مصحوبا بعنوان فرعي(من المحمول إلى الحامل)، ثم يأتي الجزء الثاني موسوما ب(علوم الحديث) بعنوان فرعي: من (نقد السند الى نقد المتن)، أما الجزء الثالث، فقد أطلق عليه اسم (علوم السيرة) بعنوان فرعي(من الرسول الى الرسالة)، بينما سيكون اسم الجزء الرابع وهو الأضخم: (علوم التفسير)، وجاء فرعه بعنوان (من التفسير الطولي إلى التفسير الموضوعي).وأخيرا الجزء الخامس وقد أطلق عليه اسم (علوم الفقه)، وقد ألحقه بعنوان فرعي (من فقه الأحكام الى فقه الوجود). حيث سيكشف هذا التتبع لسلسلة مؤلفات القدماء، حجم جرأتها أحيانا على طرح بعض الانشغالات التي تدل بشكل مباشر أو غير مباشر، عن القدرة على قول شيء مخالف للرأي السائد آنذاك، غير أن الغالب الأعم على المشهد، يظهر تلك المؤلفات اللاحقة كيف كانت لا تخرج عن إطار عام تم رسمه سلفا، فهي بمثابة شروح لغوية لا أكثر، فقرة تقابلها فقرة بالموازاة، رغم أن المعنى جلي وواضح، إنه الدليل المكشوف على توقف عطاء العلوم النقلية، عبر التاريخ.

بل قد يتضح غياب الرؤية والهدف عن كتابة السيرة النبوية، إلا أن تكون كتابة على الكتابة لا أكثر، «تستمر السيرة بلا بنية بل مجرد موضوعات متراصة بلا تبويب، بلا ترقيم إنما العنوان يدل في البداية على التعظيم والتفخيم (الرحيق المختوم)»[١].

وتحول المعرفة إلى ممارسة تقليدية، اللاحق يتداول ما أنتجه السابق وهكذا مع تبعات هذا الأمر، حيث أن «التقليد فقدان للهوية أو مغالاة فيها، فقدانها إذا كان التقليد الآخر و إثباتها إذا كان التقليد للقدماء»[٢]. وغالبا سيكون هذا الخط التقليدي هو الذي ساد فترة ممتدة ولما تم استبداله كانت الوجهة إلى تقليد الغرب وضاعت الذات التي تبدع من داخل العصر، ما زالت الأمة تشعر بأن دورها في النقل وليس في الإبداع»[٣].

(١) المرجع نفسه، ص٨٣.
(٢) المرجع نفسه، ص٥٠٢
(٣) المرجع نفسه، ص٥٠٣.

بـل إن روح المبـادرة غائبة في الأفق «مازالت مناهجنا التعليميـة قائمة على الحفظ والنقل والتكرار»[١].

قد يحـدث أن تلوح بعض بوادر التجديد كما هو الشـأن في الكتابات الإصلاحية، حيث يتضـح أن تلك «الدراسـات الإصلاحيـة على كتب الحديـث القديمة بداية التحـول من النقل إلى العقل، ونقل علم الحديث من مرحلة القدماء إلى مرحلة المحدثين»[٢].

بعبارة أخرى، ستكون هذه الكتابات، أفضل ما يمهد الطريق لمرحلة التجديد الفعلي.

هذه الدائرة أخذت تتوسـع مع كل مبادرة إعادة نظر أو إصلاح، حيث «يشرح (الطاهر ابن عاشور) في كتابه (كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ)، الموضوعات خارج علم الحديث لتحديد العلاقة بين النص من ناحية والعقل والواقع من ناحية أخرى. يضع النص في إطاره التاريخي الخاص، أو في إطار المصلحة الإنسانية العامة، اعتمادا على القراءات المختلفة لنسخ المخطوط، وعلى تعدد قراءة الآيات، وهو شرح واضح للغاية يحمل هم العصر»[٣].

صحيح أن هذا التتبع كشـف عن تراجع مسـتمر لمختلف العلوم خصوصا العلوم النقلية، حيث تحولت في الغالب إلى ممارسة تكرارية، أو هي ضرب من الشروح أو شرح الشرح لكن ذلك لا يعني الغياب التام لبعض الكتابات اللافتة عند القدماء.

أما العصر الحديث فقد أظهر روح التوجه التي يحمل لأجلها هم التجديد وهو ما سيعطي المبرر التاريخي للفيلسـوف حسـن حنفي بضرورة اقتحام مرحلة ما بعد الإصلاح، والانحياز إلى التجديد والإبداع.

### ٢-٢ تبعات الأحكام المسبقة:

إذا استطاع المجددون تخطي جملة من المفاهيم الصادرة عن الأحكام المسبقة لا تتزحزح، أمكن بالفعل تحقق هذا الانحياز إلى التجديد بكيفية واضحة.

مـن تلك الأحـكام التي واجهها مشروع حسـن حنفـي في بداياتـه الأولى، كون التراث

(١) المرجع نفسه، ص٥٠٣.
(٢) حسن حنفي: علوم الحديث، ج٢، مرجع سابق، ص٧٩-٨٠.
(٣) المرجع نفسه: ص٧٧-٧٨.

«يؤخذ على أنه غاية في ذاته وليس مجرد وسيلة لتحقيق غاية أخرى - هي تقدم الشعوب ونهضة المجتمعات (...) التراث والدين شيء واحد، يجب الخضوع له والثورة عليه، كفر والحاد، وتشمل الكتب المقدسة والمؤلفات الصوفية، والفقهية والعقائدية، ويضم الضريح والولي...»[١]. بعبارة أوضح، سنكون هنا أمام أولوية القديم على الجديد.

الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، ذلك أن العلوم النقلية هي «أكثر العلوم أثرا في الثقافة الشعبية والموجودة بوفرة في المكتبات العامة والخاصة، وفي المساجد والمعاهد الدينية»[٢].

أما الحكم الثاني، فهو إلى جانب جعل التراث في الحكم السابق غاية، فإن هذا الحكم يجعل هذه الغاية مثالية، لا تدرك حيث، «يكون التراث مستقلا عن الواقع وليس جزءا منه أو موجها له، فهو فكر وواقع، عقيدة وشريعة، تصوير ونظام، دين ودنيا... الواقع الحالي يطوع نفسه للتراث»[٣]. لتظهر هنا أولوية النقل على العقل، ويتعذر بذلك على هذا العصر أن يوجد أدواته بما يلائم المستجدات الراهنة، لقد «غاب الفكر النقدي كما غاب الفكر التاريخي. ولذلك لم يتطور الفقه في الألف عام الأخيرة إلا في الأقل القليل بالرغم من جهود المصلحين في المئتي عام الأخيرة»[٤].

والحقيقة أن كل المعطيات تدعو إلى ضرورة الدخول في التاريخ من خلال تجديد مضمون الفقه بما يخدم هذا الواقع.

يأتي الحكم الثالث وأشباهه، ليجعل مثالية التراث. تتحقق في زمن مضى، أي هي فوق التاريخ، حيث «يكون التراث خارج التاريخ والزمان والمكان، وحقيقة أبدية لا تتطور أو تتغير، ولا يخضع لتأويل أو تفسير أو وجهة نظر (...) يقف التاريخ لديهم في عصر ذهبي في الماضي، يكون هو التقاء الخلود والزمان»[٥]. من هنا يتم استحضار الماضوية بشتى أصنافها، ويغدو التجديد مطلبا يتحقق بالرجوع إلى تلك الحقب الأولى.

(١) حسن حنفي: مقال: التراث والتغير الاجتماعي. مجلة شؤون عربية (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، تونس، العدد ٥، يوليو، ١٩٨١.
(٢) حسن حنفي: علوم القرآن، ج١، مرجع سابق، ص١٨.
(٣) حسن حنفي: مقال: التراث والتغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص٨٢.
(٤) حسن حنفي: علوم الفقه، ج٥، مرجع سابق، ص١٢.
(٥) حسن حنفي: مقال، التراث والتغير الاجتماعي، مرجع سابقن ص٨٣.

نظـرا لهذه الذهنية السـائدة المنحازة إلى الماضي سـيتعذر تحقيق أية مواجهة، بل سـيحل العجز حتى على مسـتوى إعادة إنتاج السـيرة النبوية، من داخل العصر، و يظل نزوع السـيرة منشـدا إلى النصوص والروايـات، وطلب الأحاديث الصحيحة بغرض تحقيق سـيرة صحيحة، «تسـتمر السـير التقليدية نموذج ابن هشـام حتى الحـركات الإصلاحية الحديثـة، دون قراءة للسيرة في أحوال العصر أو قراءة لأحوال العصر في السيرة»[١].

هـذه الأحـكام المسـبقة، تبدو صارمة، غـير أنها في حقيقـة الأمر تؤكد بمـا لا يدع مجالا للشـك على ضرورة التسليم بالأمر الواقع، والانصراف عن هذه الأحكام التي لا يمكن تحققها إلا بالانخـراط في عملية تجديدية لعلـوم الأقدمين، وجعلها تتكيف مـع متطلبات الواقع قبل فوات الأوان.

**٢-٣ المبررات المعرفية:**

الإسـلام من خلال القرآن الكريم، حث المسـلمين على العلم، لأنهم التزموا هذا المسـار، فقد صنعوا حضارة مشهودة، وفي المقابل كان تراجعهم تراجعا لريادتهم، من هنا يعود هذا المبرر المعرفي، ولكن وفق شرط إيجاد المعرفة المناسـبة التي تؤسس اشكالياتها من داخل هذا الواقع. إن «أول ما نزل (اقرأ) أي العلم ليست القراءة الأبجدية، بل القراءة العلمية أي المعرفة والفهم وليسـت الفاتحة أو المدثـر أو المزمل، ولا تعني القراءة فعل الأمر، القـراءة والكتابة للحروف الهجائيـة بل العلم والتدبر والمعرفة. فالقراءة وسـيلة وليسـت غاية، أداة وليسـت قصدا أول، أول ما نزل هو الإعلان الأول، اللحن الأول في السنفونية...»[٢]. وهذه الدعوة (اقرأ)، أسست حضـارة، وذات الدعوة متاحة لأهلها من المسـلمين الذين يعيشـون التخلـف في وقتنا الراهن، وأن يعيـدوا بعث حضـارة جديدة انطلاقا من تلك الوسـيلة. مـا دام الواقع الراهن مسـكونا بالتراث، و يتأسـس كل تفكير ووعي واسـتيعاب للعالم على مستوى الأشخاص، و يتم توجيه سلوكهم الفردي والجماعي بما لا يخرج عن هذا التراث و يوافقه.

وما دام الشـعور الغالب عند الإنسان العربي المسـلم، أن نتجاوز هذا التراث غير ممكن، وهو الذي نؤكده ولكن وفق مبدأ إعادة القراءة وفق معطيات الراهن، بل يجدر أن يتم التوجه

(١) حسن حنفي: علوم السيرة، ج٣، مرجع سابق، ص٤٣.
(٢) حسن حنفي: علوم القرآن، ج١، مرجع سابق، ص٨٢.

إلى علوم التراث والدخول معها في حوار مفتوح بغرض إعادة إنتاجها وتعديل مسار اشكالياتها وأهدافها لتخدم الواقع مجددا كما خدمت القدماء.

## ٣- التحديات

تعد العلوم النقلية، أكثر ارتباطا بلحظة تأسيسها، وذلك يرجع إلى استمداد رؤيتها وأحكامها الشرعية من القرآن والحديث، باعتبارهم النصين الأصليين، ومعالجة مختلف القضايا المطروحة والطارئة، حكما أو قياسا إلى مرجعية هذين النصين و(العلوم النقلية) تعتمد النقل منهجا وكذلك الرواية في تحقيق النصوص، من هنا فإن المجدد لهذه العلوم، سيضع في الاعتبار، أنه سيجدد هذه العلوم من الداخل في صميمها، لأجل ذلك سيواجه حسن حنفي بوصفه مجددا، جملة من التحديات، تتراوح بين التسليم والمغامرة ضد ذلك التسليم والمصادمة لأجل تحقيق هدف التجديد، و إدراك التغيير المنشود، ولفهم تلك التحديات، سنقف أمام جملة من الثنائيات التي أدت باستمرار إلى نوع من المقاومة الضمنية، لعدم تكرير تجربة المصلحين، أو الدوران في دائرة مغلقة لا هي تجديد معلن ولا هي تقليد معلن.

### ٣-١ توفيق أم تجديد:

يستفيد حسن حنفي، من تجربة من سبقه من أهل عصره، ومن طريقتهم في التعاطي مع المسائل المتعلقة بـ (الدولة) بوصفها من القضايا التي تناولها (الفقه السياسي التقليدي)، وعلى هذا الأساس، فإن التباين الذي حصل بين أنصار التراث من خلال موقفهم الذي سيتصف بقلة النضج، ومن جهة ثانية يظهر الليبراليون والتقدميون وفق موقف سيتبنى (نظرية غربية)، تتميز في المقابل باستيعاب واقع ونظام الدولة ومع ذلك فإنها ستكون تلك الممارسات محكوم عليها بعدم الإنسجام مع الكثير من مسائل الدولة القطرية العربية.

من هنا فإن حسن حنفي، سيرى أن كلا التوجهين جانب الصواب، «والحل الجذري لهذا الصراع هو تطوير النظرية السياسية في الموروث وعدم إبقائها على ما تركها القدماء، نظرية في الأحكام السلطانية، أو في طبائع الملك أو في السياسة الشرعية أو في سياسة الملك...»[١].

(١) حسن حنفي: علوم الفقه، ج٥، مرجع سابق، ص٣٣٥.

على هذا الأساس، فإن أي استخدام للنظرية السياسية أو أنواع المعرفة المتعلقة بالدولة ومختلف شؤونها، حيث يتم استحضارها وفق المعطيات والأبعاد ذاتها التي تشكلت من خلالها في التراث، بل تتمثل مفاهيمها وأدواتها المنهجية وطبيعتها، سياقا زمنيا تم تجاوزه، كما هو الحال في الرجوع إلى المعرفة التراثية القديمة، وفي الحالة الغربية سيكون استعمال النظرية الغربية، من خارج السياق المكاني، وتوظيف مختلف متعلقات هذه النظرية السياسية الغربية، سيكون نوعا من القفز على المرجعية الإسلامية العربية وخصائص تشريعاتها ومبادئها وقيمها، «و إذا قامت محاولات محدودة لشق طريق ثالث بين الاثنين، الموروث القديم والوافد الجديد، فإنها تكون إما تبريرية للقديم واستعمال الجديد، أو تبريرية للجديد باستعمال القديم، فلا تقنع أحدا، وتتهم بالتوفيق والتركيب المصطنع»[1].

من هنا فإن، الأمر الذي لا مفر منه، هو أن يتم التأصيل لمعرفة سياسية متجذرة، في تربة هذا العصر، و إن كان الإعتراض عن تلك الممارسات (التوفيقية) والدمج بين اتجاهات فكرية متضاربة واعادة التجديد، فإن الفرصة الأمثل ستكون من خلال سقوط المانع في التعاطي مع تلك المعارف وفق حس نقدي ورؤية متأصلة وهذا يشمل صنوف المعرفة ولا يقتصر على النظرية السياسية فحسب.

### ٣-٢الماضوية والراهنية:

الراهن لا ينبغي أن يستغرقه الماضي فلا يقوم إلا على مثاله ولا تتحقق معارفه إلا على قياسه، وتتحول كل أحكام تخص الحاضر وفق معايير صنعها الماضي، لأن ذلك الماضي اشتمل النصوص الدينية (القرآن)، و(الحديث)، وهي نماذج مرجعية عليا. ليست محل طعن، إنما سيكون محل المراجعة والنقد. هي قراءة القدماء لتلك النصوص، بينما ستطال النصوص البشرية و إن كانت قد حازت نوعا كبيرا من الحظوة لدى القدماء باعتبار معياري التقدم والتميز بذلك التقدم.

الوعي التاريخي هو الإستيعاب الفعلي لحركة التاريخ وتطوره، لننتهي بذلك إلى عدم الوقوع في (الماضوية)، وفي المقابل ينبغي على العصر الراهن أن لا ينغلق عن الذات بحجة التحيين ؛لأن الإفادة من تراكم المعرفة عبر مسيرة طويلة من التطور، هو اختصار للجهد والوقت، واستعمال تجربة محققة، هو استغلال للنتيجة بشكل مباشر، «اكتمال الوحي مرتبط

(١) المرجع نفسه: ٣٣٥.

بتطوره وبنيته تحقق لتكوينه. فالحقيقة بنت التاريخ والاكتمال تحقق الماضي في الحاضر، وظيفة القصص هو إظهار البعد التاريخي في الوحي من أجل بلورة الوعي التاريخي في الوعي الإنساني. ليست وظيفة القصص التحول من الحاضر إلى الماضي ومن الواقع إلى المتخيل بل العكس، التحول من الماضي إلى الحاضر، ومن المتخيل إلى الواقع من أجل العظة والعبرة والتعلم»[١].

الرجوع إلى الماضي لا يعني التحلل فيه، والاستفادة المتفاوتة كثرة وقلة من هذا الماضي، لا تعني الإنمحاء فيه، إنه رفض لهذه الهيمنة الماضوية، لأن الأصل أن تكون منطلقات العصر الراهن مما يمليه هذا الحاضر بتنوع اشكالياته.

**٣-٣ انقطاع أم تواصل:**

التوجه العام للمجتمع والأفراد، تطلب أن نناقشه من خلال (الماضوية)، و(الراهنية)، وهو ما يحدث -على سبيل المثال- من خلال استحضار مشكلات معقدة من عمق الماضي، وصناعة هذا الراهن انطلاقا منها، لنكون بذلك أمام ذهنية جماعية تحمل هذا الطابع أو ذاك؛بينما تكون مناقشة (الانقطاع) و(التواصل)، على مستوى خاص، يتعلق هذه المرة بتشكل المعرفة.

صناعة المعرفة وتطوير فروعها، مراجعة مستمرة انطلاقا من مرجعيتها وطبيعة الرؤية التي تحكمها، إضافة لصلاحية أدواتها المنهجية، لأن تلك الأدوات تتغير حسب متطلبات العصر، ثم هناك المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بكل علم، هذه العملية جعلت الحضارات تنفتح على بعضها البعض وتنقل هذه عن تلك حسب الحاجة، باختلاف الأزمنة أو الأمكنة، وقد يطول هذا النقل أو يقصر، إلى أن تبدع الأمة علومها.

خط (التواصل)، يتحدد حسب الحاجة إلى هذا العلم وأدواته المنهجية، وبما أن الأمر موجه إلى العلوم النقلية، فإن مضمونها الديني و إطارها المرجعي، سيفرضان هذا الخط، في حين أن (الانقطاع)، قد ينسحب على الأدوات المنهجية المتعلقة بـ (الأسانيد)، لأن الحاجة إلى الرواية بمجرد تدوين الحديث لم يعد لها من دور.

لذلك كان من اللازم الانتقال من العناية بـ (المتن)، و إعطائه الأهمية القصوى، وبما أن

(١) حسن حنفي: علوم القرآن ج١، مرجع سابق، ص٦٧.

الهدف هو التجديد، وممارسة نوع من النقد الموجه إلى العلوم النقلية، لأجل إعطائها دورة حياة جديدة، داخل هذا العصر.

من هنا كان السؤال المطروح بقوة: «إلى أي حد يمكن الآن تجاوز تخطيط القدماء إلى تخطيط جديد حتى ولو كان الثمن هو الانقطاع والتضحية بالتواصل؟»[١]، بمعنى أن الهدف الذي توخاه المسلمون الأوائل من وراء وضع تلك العلوم النقلية، سيخالف بالمرة أهداف المحدثين، كأن يعمد القدماء على مستوى علوم الحديث إلى الاشتغال على الأسانيد، لأن هدفهم هو صحة النقل، بينما يكون هدف المحدثين من علوم الحديث هو الاقتراب من (المتن)، كما يبدو عند محمد الغزالي في كتابه (فقه السيرة)، لأن المتن المعتمد لا يخالف نص القرآن المتواتر، أما موقف حسن حنفي، فإنه يرتبط بالمتن؛ بشكل صريح ويتأسس نقده على هذا المتن، على اعتبار أن السند لم يعد قضيته. وإذا جئنا إلى السيرة سيكون هدف المحدثين الاشتغال على المبدأ وهو هنا الرسالة، بدل الانصراف إلى شخصنة الرسالة في حياة الرسول، «تضخم الرسول حتى شمل الرسالة واحتواها كما هو حادث حتى اليوم في أدعيته وذكره والاستغاثة به»[٢].

وأما الفقه، فقد استمر فقه (عبادة)، كما خطط له القدماء، وتم التوسع فيه من هذا الجانب، ونوقشت المسلمات التي يكفي أن تحكم الأجيال حسها وذوقها عليها، كي تستوعب جوانبها، ولكن الأمر لم يكن كذلك حتى طغت على فقه (المعاملات)، الذي سيكون هدفا مباشرا للمحدثين وانحصرت رؤية القدماء كذلك وارتبطت بقضايا الدولة، حيث تمركزت حول (الحاكم)، ومتعلقات هذا السلطان من شروط نسبه ولزوم طاعته وطبيعة سياسته، بينما طبيعة الدولة في العصر الراهن محكومة بنظريات علمية تتطلب أهدافا تتعدى مجال (الحاكم).

القول الفصل هنا هو أنه «لا يحتاج الجديد إلى قطيعة مع القديم أكثر مما يحتاج إلى التواصل»[٣]. لأن تلك العلوم لا تزال ثرية بمضامينها، متأصلة في مرجعيتها، مستوعبة لمنطلقاتها وأهدافها، وقد أدركت نتائجها، ضمن إطارها الحضاري، ويمكنها أداء دور مماثل

(١) حسن حنفي: علوم السيرة، ج٣، مرجع سابق، ص٧٩٩.
(٢) المرجع نفسه: ص٧٩٩.
(٣) المرجع نفسه، ص٧٩٩.

تأخر عنها قرونا حتى يتحقق، وسيتحقق بالفعل في حال تم تكييف ذلك الرصيد المعرفي وفق معطيات وحاجة العصر.

**٣-٤ الواقع والمثل:**

الواقع كون فسيح، وطبيعة مادية تحكمها أبعاد المكان والزمان، و إنسان تحكمه معطيات العقل والغريزة، ومنه فإن تلك الطبيعة مسخرة لهذا الإنسان الذي يطاله خيرها فتتحقق الحضارة، وقد يطال تلك الطبيعة شر الإنسان فيتحقق الدمار، قال تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا ... ﴾ [النحل: ١٤]، ومن جهة التأثير يقول عَزَّوَجَلَّ في موضع آخر؛ ﴿ يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟ ۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَٰنٍ ﴾ [الرحمن: ٣٣].

أما ما فوق الطبيعة، فإن المؤمن أو المسلم، يؤمن به لأن الله أخبر عنه ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ... ﴾ [البقرة: ٣]، وهم يعلمون أن حدود هذا الغيب من حدود ما أخبر الله عنه: ﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ... ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وعلى هذا الأساس فإن الغيب شأن إلهي.

تأثير الإنسان وهنا الإنسان المسلم وفعله يرتبط بما تدركه حواسه و يستوعبه عقله، من هنا لا مجال للاشتغال على عوالم هي في حكم (المثل)، إن «الإسلام يعترف بالواقع والبدن وبالطاقة على غير ماهو مألوف من التصور الشائع للدين في آسيا وفي المسيحية، لا يتعارض الدين مع الدنيا وطيباتها»[١].

المثل، شكلت مرجعية في إطارها المعقول للفلسفة الأفلاطونية، لكن هذه المثل نفسها هي التي ستدخل الفلسفة الأفلاطونية المحدثة إلى ما وراء الطبيعة وتجعل العقل يدور في قضايا جدالية لا حدود لها، أما المسيحية فقد انساقت وراء العلوم اللاهوتية، وأدخلت المراكز المسيحية في ظلمات القرون الوسطى، التي لم يضع لها حد غير تلك الحروب المدمرة وبداية ظهور حركات اصلاحية مقاومة لتلك المغالطات التي استمرت قرونا من الزمن.

(١) حسن حنفي: علوم السيرة، ج٣، مرجع سابق، ص١٠٣.

إن كثيرا من الجدل ستتورط فيه (العلوم النقلية)و (العلوم العقلية النقلية) في التراث الإسلامي، ما اصطلح عليه الجابري في أحد جوانبه بالعقل العرفاني، وعليه يجدر تأسيس إشكاليات العلوم النقلية انطلاقا من الواقع، وهو ما سيحقق تجاوز ثنائية (النص) و(الواقع)، من خلال إعادة ربط النص بالمكان والزمان.

**٣-٥ جزئية أم كلية:**

سار التجديد في مراحل سابقة وفق خطة انتقائية، وهو ما كان يتردد لدى الكثير من المجددين، من بينهم المفكر زكي نجيب محمود، وهذه الإنتقائية تنظر إلى المسألة وفق منطق يعتبر أن بعض علوم القدماء، لا جدوى من إعادة النظر فيها، وهذا ما واجه به جورج طرابيشي المشروع الضخم للمفكر محمد عابد الجابري (نقد العقل العربي)، حيث سيعتبر أن هذا المشروع ممارسة اختزالية، لأن الجابري قدم لمشروعه بوصفه نقدا للعقل، لكنه في المقابل لم يتناول العلوم اللاعقلية التي هي جزء لا يتجزأ في تكوين العقل ليكون بذلك قد مارس الإختزال.

إن مشروع (التراث والتجديد)، يهدف إلى قراءة نقدية شاملة، تستهدف بالتالي كل علم على حده من علوم التراث، لتكون المراجعة حريصة على تقصي مختلف ما ألف ضمن العلم الواحد وضمن فروع ذلك العلم وهي في الأثناء تحاول تقديم البديل في اطار التجديد، من خلال رؤية كلية لا جزئية، تقصي خطا بعينه نتيجة الإختلاف الإيديولوجي أو المذهبي.

إن جعل التجديد يأخذ طابع الكلية والشمول هو الاختيار الذي لازم مشروع (التراث والتجديد)، لأجل ذلك سينسحب على مختلف العلوم النقلية، كما يشمل جميع العلوم (العقلية النقلية)أما الدافع وراء هذه الممارسة (الكلية) فإنه يرجع بالأخص إلى تلك العلاقة الوطيدة بين الإنسان المسلم في العصر الراهن وتلك العلوم النقلية التي تأسست عند القدماء لخدمة عصرهم، هذه العلاقة ستظل حائلا دون تحقيق عملية (تجديد) أو (تقدم)، إلى الأمام، لم تكن عملية التجديد كلية، تخص كل علم على حده بمختلف فروعه، بغرض الكشف عن لبس تلك العلاقة لتحقق العملية النقدية على أكمل وجه، وليخرج بذلك الفقه من معالجته لقضية (الدولة) التي تم حصرها في (فقه السلطان)، إلى ما يناسب معطيات (الدولة) الحديثة بقضاياها المتفاوتة التعقيد.

إن نقل (الإشكالية) إلى مضامين تلك العلوم النقلية، هو بداية الحل لـ (إشكالية) تخلف الإنسان المسلم، وخروج من تلك الدائرة المغلقة بفعل (ألفة) تم تكريسها عبر العصور والأجيال، تجاوز (مألوف) التراث، يتحقق من خلال نقل (الإشكالية) إلى علوم أسسها القدماء وفق حاجتهم.

## ٤- أولوية التجديد

ينبغي أن يكون التجديد من أولويات العصر، ويجدر أن ينهض به أهل الكفاءة والعلم، بل لابد أن يكون قائما على وعي معمق وفق إشكاليات الوقت الراهن، ومختلف متطلبات الحياة المعاصرة، قادرا على الفصل الدقيق بين الأهم والمهم من ذلك الرصيد الضخم الذي انتقل إلينا من التراث.

التجديد عملية متأصلة «لا يتم التجديد بطريقة آلية...»[١].

حيث ينسحب هذا الأمر على (تجديد اللغة)، ويشمل بقية المضامين والمناهج التي تمت معالجتها في التراث القديم.

سيكون التجديد مبررا حتى من خلال النصوص القديمة والقرآن من أعظم النصوص التي حقرت التقليد، ودعت إلى النظر والتدبر، من هنا فقد جاء في الأثر، «الحث على الاجتهاد في مقابل ذم التقليد، وإذا كان الاجتهاد مصدرا للعلم فإن التقليد ليس مصدرا للعلم، التقليد فاسد ويؤدي إلى الفساد، لأنه تطبيق حكم صدر في عصر على عصر آخر بالرغم من تغير الظروف. للاجتهاد فوائد مثل الحرص على تطبيق مصالح الشرع. وللاجتهاد وقتان: وقت جواز وإمكان، ووقت وجوب والزام. الأول عند كمال العقل والتمييز بين المضار والمنافع والاستدلال بالشاهد على الغائب ولا يشترط أن يكون المجتهد صاحب مذهب. والثاني عندما تنزل نازلة جديدة، لا حكم لها ويجب على المجتهد لاستنباط حكمها»[٢]. بعبارة أخرى فإن وقتنا الراهن يستدعي الاجتهاد وفق مجال موسع.

(١) حسن حنفي: التراث والتجديد، موقفنا من التراث القديم، ط٥، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، بيروت، لبنان، ص١١٠.

(٢) حسن حنفي: علوم الفقه، ج٥، مرجع سابق، ص٢١٠.

لأجل التمكين لحركة التجديد، فإن «الخلاف في الرأي والتأويل والاجتهاد لا يعني الفرقة والشقاق والحرب. وأن الصواب من طرف واحد. الطعن على الأئمة السابقين أو اللاحقين ليس جريمة»[١].

إن تتبعنا للتجديد في العلوم النقلية، لن يتوزع حسب اختصاص كل علم، بل سنحاول رصده في جملة من المضامين التي تبدو-وفق ما أرى-الأكثر أهمية.

**٤-١ حقيقة الإنسان:**

الإنسان كقيمة، الإنسان كمحور لمختلف التشريعات الحديثة، في ظل حقوق الإنسان وفي ظل حقوق المرأة، وحقوق الطفل ؛في إطار مختلف المبادئ: الحرية والعدالة والمساواة، وهذه التطورات لا تتعارض مع ثوابت الدين الإسلامي، لأجل ذلك سيجدر بعلوم الفقه ومن ثم الفقهاء، أن يتعاطوا مع هذه المضامين الجديدة، «حيث قد تختلف المذاهب الفقهية في معظم المسائل الفقهية ولكن تحويلها إلى التجربة الحية تعيد إليها وحدتها نظرا للتجربة الإنسانية وضمان موضوعيتها بالتجربة الإنسانية المشتركة، و إذا حدث خلاف في تحليل التجربة الإنسانية المشتركة، فإنه لا يزيد على اختلاف المذاهب الفقهية»[٢].

هذا التوجه يتأسس انطلاقا من روح العصر، والحاجة إلى جعل هذا العلم النقلي أكثر استيعابا للأولويات الراهنة، فإذا كان الفقه التقليدي قد تضخم في قسم (العبادات)، وأوغل في مناقشة مسائل ذات صلة بعلاقة الفرد بخالقه، فإنها في المقابل أهملت قسم (المعاملات)، وجعلته أقل أهمية، لأجل ذلك تقل بشكل لافت مضامين الفقه السياسي، (فقه الدولة) وهذا استلزم إعادة النظر، وتغيير الأولويات «فالإنسان في العالم أولا، ثم يظهر في العالم الوجود مع الآخرين، فالتعامل مع الأشياء لايتم إلا من خلال الآخر، ثم يأتي الوعي الفردي بعد الوعي الاجتماعي، الوعي بالزمان، العلاقة مع الخلود، بعد الوعي بالجسد، أي الوعي بالمكان»[٣]. بمعنى أوضح، ما يخص الفرد ستكون مسائل ذات صلة بالطهارة وأضربها، الطهارة الصغرى والطهارة الكبرى، طهارة البدن والثياب ثم آداء العبادات المختلفة من فروض وسنن وهكذا،

(١) المرجع نفسه، ص٢٣٨.
(٢) المرجع نفسه، ص١٤.
(٣) المرجع نفسه: ص١٦.

بينما يتم تأخير فقه المعاملات في الوقت الذي سيمثل هذا الفقه مدار بقية الأنشطة من بيع واتجار ورهون وصنوف العقود الأخرى، والتي يتحدد اطارها وطبيعتها بناءا على العلاقة القائمة مع العالم والآخر.

كرامة الإنسان فوق كل اعتبار لذلك سيكون الغرض من العقوبة لا يستهدف التشهير، إنما هو بهدف نشر الوعي بعدم تكرار الخطأ، «الإسلام يحب السترة ويكره إشاعة الفاحشة، حتى الإقرار يمكن مراجعته أكثر من مرة كمهرب من تطبيق الحد»[١].

من هنا يتضح بأن النظرة الموروثة عن المرأة يتخللها الكثير من إهدار لكرامتها بوصفها دون الرجل مرتبة، رغم أن القرآن والحديث لم يضعها ضمن هذه المرتبة، المرأة شقيقة الرجل لا يميزها شيء عدا كونها مخلوق ضعيف، كان النبي محمد ﷺ يحث على أن يستوصى بالنساء خيرا، ومع ذلك فإنه «مازال التصور العام للمرأة أنها للاستمتاع»[٢].

التعامل مع المرأة يتطلب إعادة النظر الشاملة. الحديث عن المرأة هنا يدفعنا كذلك للحديث عن السلطان، الذي أفرد له حيزا معتبرا في الفقه، فالسلطان إذا أفرط في القسوة وطلب بنفسه أن يطاع، سيكون بذلك قد أهدر حرية الأشخاص وكبل إرادة الناس، وهذا كله يقلل من احترام إنسانية الإنسان والدوس على كرامة هذا الإنسان. «عادة ما يتوحد السلطان مع الله، فمن يطيعه يطيع الله ومن يعصاه فقد عصى الله»[٣]. بعبارة أدق، تحول المعرفة إلى معرفة لاهوتية، يؤدي إلى هذا الفهم الخاطئ الذي ينحدر بكل قيمة جميلة للإنسان.

**٤-٢ حقيقة الدولة:**

ربط هذا المفهوم بثنائية (الراعي) و(الرعية) التي خرجت من إطار تدبر شؤون الناس بروح مسؤولة، إلى نوع من استلاب الإرادة عن طريق الطاعة المطلقة للسلطان، «يجب على الرعية إذا جار السلطان الصبر، وعليه الوزر. وهو ما يضار روح العصر في الثورة على الحاكم الظالم الذي يتفق أيضا مع بعض المرويات في الخروج على الحاكم الظالم»[٤].

(١) المرجع نفسه، ص١٤٦.
(٢) المرجع نفسه، ص١٥٦.
(٣) المرجع نفسه، ص٢٣٩.
(٤) المرجع نفسه، ص٢٥٤.

ولما كان موضوع (الدولة)، في مسألة جوهرية كهذه، يقتضي إعادة النظر في مختلف المفاهيم والقضايا ذات الصلة، فإنه «لم يدخل في الفقه على المذاهب الأربعة أهم أبوابه وهو الوجود في الدولة أو الوجود السياسي سواء أبواب الفقه القديمة كالجهاد والرق والسبايا والغنائم أو الفقه السياسي كالبيعة أو الشورى أو ما يسمى بالسياسة الشرعية أو الاقتصاد السياسي مثل الخراج أو الأموال أو الاجتماعية مثل الوقف»[١].

مطلب الدولة وتنظيم السلطة، كان من القضايا التي تناولتها (السياسة الشرعية) غير أن واقع الحال سيتخذ ملمحا آخر، حيث «ظلت القبلية والطائفية والمذهبية هي السائدة في الأعماق»[٢].

لأن هذه الأشكال المختلفة هي في الأساس مظاهر تعبر عن مراحل بدائية الدولة، وحتى إن لم يكن ذلك على أرض الواقع، نظرا لوجود سلطة مركزية، فإن تصور التنظير الفكري يؤكد ذلك التأخر. من هنا فقد صاحب هذه البنى الضعيفة لمكونات الدولة أزمات مستفحلة، تحت مسمى (الفتنة)، حيث سنجد «من مظاهر الفتن الداخلية الانكباب على الثورة أوالتقاتل»[٣].

هذه الفوضى مدعاة لمزيد من التخلف، و إضعاف السلطة المركزية والحيلولة دون آداء آرائها، بل «تطبيق الحدود مسؤولية الدولة، وليست مسؤولية الأفراد أو الجماعات الدينية المتشددة التي تزعم أنها تطبق الشريعة الإسلامية»[٤].

إن كل شيء يصبح متاحا، إذا لم تتحكم السلطة المركزية في إدارة الدولة بالكيفية اللازمة. وأنى لها ذلك وهي لا تمتلك أجهزة إدارية متنفذة؟وأنى لها ذلك وهي عاجزة عن تحقيق العدالة والمساواة؟وأنى لها ذلك وهي لا تمتلك برلمانا شرعيا يمثل جميع طبقات المجتمع؟وأنى لها ذلك والآجال الرئاسية ممتدة غير محدودة؟وأنى لها ذلك والدستور يكيف حسب رغبات الحاكم؟

تجديد الفقه السياسي سيعد من أكبر التحديات القائمة، لأجل ذلك سيجدر الخروج من دائرة الطاعة العمياء وامتثال أوامر السلطان دون مراجعة، لأن السلطان تضبطه القوانين

(١) المرجع نفسه، ص١٨٩.
(٢) حسن حنفي: علوم السيرة، مرجع سابق، ص٥٠٠.
(٣) المرجع نفسه: ص٥٠١.
(٤) حسن حنفي: علوم الفقه: ج٥، مرجع سابق، ص١٧٣.

وتقيد سلطاته، والخروج من دائرة الربط بين السلطان والفقيه، وتفضي هذه الدائرة إلى ثالثة، تجمع بين الدين والدولة المدنية، ويتم استغلال الدين لممارسات رجعية لا يحدها ضابط. «لقد غاب النقد السياسي للأوضاع الاجتماعية والسياسية. فإذا صلح الحاكم صلحت الرعية وليس إذا صلحت الرعية وأدت دورها في الرقابة على نظام الحكم صلح الراعي واعتدل»[١].

الوعي التاريخي هو استيعاب التطور والرقي «والتثوير اليوم هو تحريك العقول والأذهان والنفوس والضمائر وحثها على التحرك وتغيير الوضع القائم إلى ماهو أفضل»[٢].

أنه تجاوز لمرحلة تراجع مكانة الإنسان والرفع من شأنه وقيمته، إنه دخول بالدولة إلى مرحلة الازدهار والنهوض بمسؤوليات الإنسان وأدواره في اطار الدولة.

## خاتمة

العلوم النقلية، كرست وضعيات بعينها، قوام تلك الوضعيات، أحادية الصوت، وسلطان مطلق، وعقل مقيد، ودافع مأزوم، ونص مكبل، وحقيقة مغيبة، وجهد ضائع، وتراكم إشكاليات وتأجيل قضايا...

والأصل أن تلك العلوم النقلية ليست سببا وحيدا في فرض هذه المعطيات على هذا الوجه، ذلك أنها في الأصل تأسست لخدمة اهتمامات عصر آخر، إنما المعضلة فيمن سيأتي مقلدا ومتحاملا على كل دور قد يدعو إلى شيء مختلف يقتضي تجديد تلك العلوم.

إن صرخة حسن حنفي ودعوته إلى التغيير ومباشرته عملية التجديد في أوسع نطاق، ستوصف بالنجاح، لأنها استهدفت الإنسان والدولة، ومستلزماتهما، حيث سيلزم الإنسان تجديد المبادئ ومناقشة قضايا الحرية والإرادة والدعوة إلى التعدد والارتباط بالواقع، ونبذ الخرافة وتأصيل المعرفة من خلال العقل.بينما يلزم الدولة التنظيم والدستور والتشريعات المواكبة لحركة الإنسان، والعدالة، والعمل على التقدم.

(١) المرجع نفسه، ص٣٣١.
(٢) حسن حنفي: علوم القرآن، ج١، مرجع سابق، ص٤٥٢.